

ان التطوير الذاتي للثورة يتطلب الأقدام بجرأة ودون هوادة على اعادة النظر في التركيب الداخلي للثورة بهدف خلق تنظيم فعال وعلاقات موضوعية في كل جهاز من اجهزة الثورة على ان تتناسب هذه العلاقات مع طبيعة المهمة السياسية أو العسكرية التي تناط به ، وهذا الهدف يتطلب التضحية بالعلاقات الشخصية والعشائرية كما انه يتطلب من القيادات الكف عن المنافسات الشخصية والابتعاد عن النزعات والتحالفات الذاتية، وهو أمر لا يمكن ان يتم الا بجهد مشترك ، الا بقناعة من القيادات وضغط مستمر من القواعد ومن الجماهير . ان مشكلة التطوير الذاتي تبدو احيانا كمشكلة تعليق الجرس في رقبة النقطة عند مجتمع الفيران وهي مشابهة غير دقيقة وان كانت تتضمن نسبة معينة من الصحة . وتقول القاعدة ان الممارسة المشتركة تخلق قناعات مشتركة ، هذا ما حدث في عمان خلال ازمة ايلول ، وعلى عناصر الثورة الغارقة في الممارسة ان تضغط بهذا الاتجاه باتجاه التطوير الذاتي وان تضغط بمنتهى القوة ، وهذه هي مسؤولياتها لان التطوير الذاتي للثورة سوف يؤدي الى تحسين موقفها وتمتينه ويجب ان تدرك هذه العناصر ان الاجهزة البعيدة عن الممارسة القتالية اميل بطبيعتها الى الابقاء على الوضع الراهن لانها تستطيع ان تؤمن وجودها الذاتي من خلال العلاقات غير الواضحة . وعلى الجماهير الفلسطينية والعربية وعلى المثقفين الثوريين بوجه خاص ، ممارسة ضغط شديد بهذا الاتجاه وذلك بالالاحاء الدائم على توضيح المعايير وانشاء العلاقات الموضوعية وطلب تفسير مقبول لكل ما يحدث .

وقد يبدو من خلال ما سبق ان المشكلة مشكلة قيادات كما هو الاتجاه السائد الان في اوساط الثورة الفلسطينية حتى ان المرء ليخيل اليه ان تغيير القيادات الراهنة هو الحل المطلوب وهو المنقذ من الضلال وبدونه لا يمكن السعي لتطوير العمل ، وهي نظرة يشارك فيها معظم المهتمين بالثورة او العاملين فيها حتى أصبحت مسألة القيادات تشكل عقدة نفسية في اجهزة الثورة وهنا لا بد للمرء ان يقول رايه بصراحة وان يحذر من تعليق الاوهام على هذه المسألة بالذات لئلا نصاب بخيبة اكبر كما هو حال الوطن العربي في تمسكه المستمر بنقطة واحدة من جملة نقاط وتركيز الامسال فيها ثم اصابته بالهلع اذ يكتشف انه راهن على الحصان الخاطيء . ان مشكلة القيادات مهمة جدا وحساسة ولكنها جزء من مشكلة الثورة ككل والمسألة في جوهرها مسألة علاقات لا مسألة اشخاص . ان التطوير الذاتي يجب ان يتضمن تغييرا في القيادات ولكن يجب ان نحدد اتجاه هذا التغيير ضمن معايير واضحة . وهنا يجب ان نستعين بعاملين : الأول : طبيعة اهداف المرحلة الجديدة التي يتم الاتفاق عليها ، وهي انطلاقا من دعوى هذا البحث — مرحلة تغيير نوعي في القوى والعلاقات واسلوب الممارسة مما يتطلب كفاءات ثورية عالية تختار من بين صفوف القوى الممارسة ويشترط فيها توافر الوعي السياسي . الثاني : تجارب الثورات الاخرى التي حاولت التوفيق بين الاتجاه السياسي والاتجاه العسكري في الثورة عن طريق قيادة سياسية — عسكرية موحدة . وقد احسن ريجيس دوبريه معالجة هذه النقطة التي يمكن ان تنطبق بشيء من التعديل على الوضع الحالي للثورة الفلسطينية : يقول في كتابه : (ثورة ضمن الثورة) : « ان الذراع المسلح (اي الجناح العسكري) يقابله ذراع شرعي مسالم (اي الجناح السياسي) ، فكيف نوفق بين عمل الاثنين . وأسوأ من هذا كيف نوفق بين جناحي الجهاز المسلح : العصابات الريفية والمقاومة السرية في المدن ؟ ان قيادة متلاحمة وقوية الشكيمة بشكل ملحوظ ، مسلحة بخطة استراتيجية عقلانية ، طويلة الامد ، يحركها تحليل سياسي لا غبار عليه ، تستطيع وحدها ان توفق بين هذين المظهرين للعمل المباشر . لكن يجب عليها ان تنقذ جلدها . فاذا بقيت القيادة السياسية في المدينة لا بد ان يحطمها القمع او يفككها . والقادة يعرفون ذلك او يشكون فيه . غير ان قوة التقاليد ، والالتصاق الاسفنجي بأشكال تنظيم حددتها الزمن وكرسها ومنها تمنع من كسر بنية قائمة والانتقال الى شكل جديد للنضال